في الجلسة الثانية.. المتحدثون يؤكدون:

أزمة الشرق الأوسط والعراق تهدد الأمن الخليجي

عبدالعزيز آل محمود: مواجهة الخلل السكاني والبطالة بالخليج بداية لحفظ الأمن

كتب - سميح الكايد:

شهدت الجلسة الثانية لندوة دور الناتو في تحقيق الاستقرار والسلام والتي عقدت ظهر أمس بفندق شيراتون الدوحة محاولات لرسم صورة واضحة الأبعاد والمعالم للتهديدات الأمنية التي تتعرض لها المنطقة بدءاً من تهديدات الاستقرار الداخلي إلى العلاقات البينية بين دول الخليج مروراً بأزمة العراق وانتهاء بأزمة الشرق الأوسط المتمثلة بالقضية الفلسطينية لتصنع من خلال هذه الصورة رسماً استراتيجياً لطبيعة العلاقات في المنطقة وكيفية تحقيق الأمن والاستقرار.

وخاطب الجلسة في مستهل فعالياتها العميد عبدالعزيز عبدالله آل محمود قائد مركز الدراسات الاستراتيجية بالقوات المسلحة القطرية بكلمة مطولة حول أمن الطاقة في الخليج ودور الناتو في تحقيق الاستقرار والسلام بالمنطقة حيث رحب بالمشاركين في هذا الملتقى الذي ينظمه مركز الدراسات الاستراتيجية بالقوات المسلحة القطرية بالتعاون مع قسم الدبلوماسية العامة لحلف الناتو واستعرض الحروب التي مرت بها منطقة الخليج خلال العقود الماضية وما خلفته هذه الحروب الثلاثة من تداعيات ما زالت تعاني منها المنطقة حتى الآن.

وتحدث العميد آل المحمود عن أمن الخليج المرتبط باستقرار العالم وعن أهمية الطاقة في منطقة الخليج واهتمام العالم بحماية الطاقة من الغزو السوفييتي لأفغانستان لافتاً إلى تفاقم أزمة الطاقة ومفهوم أمنها وتشابك المصالح العالمية إزاء هذا المصدر الحيوي.

وسلط الضوء على دور الغرب خاصة الولايات المتحدة في لعب دور بالمنطقة خاصة بعد غزو العراق والتهديدات الأمنية لمنطقة الخليج الأسباب والنتائج متطرقاً هنا إلى غزو العراق وما ترتب عليه من حالة اللاستقرار الأمني والمفاعل النووي الإيراني والتهديدات الإرهابية للمنشآت النفطية الخليجية والأزمة الفلسطينية والخلل في التركيبة السكانية لبعض دول الخليج وارتفاع نسبة البطالة مقدماً حزمة من الحلول اللازم اتخاذها لتحقيق الأمن والاستقرار.

وأكد في مجمل كلمته على قضية أمن الطاقة في الخليج واحدة من عناصر عدم الاستقرار في هذه المنطقة الحيوية من العالم وستلقي بظلالها على أي سعي مستقبلي تسعى به الدول العربية الخليجية لضمان وترصين حالة الأمن والاستقرار بها.

وقال إن حلف الناتو أطلق مؤخراً عدة مبادرات في سبيل تحقيق الاستقرار والأمن وما مبادرة اسطنبول إلا واحدة من هذه المبادرات التي يقدم فيها الحلف قائمة طويلة في مجالات التعاون مع دول مجلس التعاون الخليجي.

وقال إن مبادرة اسطنبول التي أطلقها الحلف في سنة 2004 تهدف إلى تقديم خبرات ست وعشرين دولة من دول الحلف إلى دول مجلس التعاون الخليجي بحيث تقوم دول مجلس التعاون باختيار مجالات التعاون التي تناسبها حيث تتكون القائمة من 140 نشاطاً مثل عمليات حفظ السلام، إدارة الأزمات، التدريب والتعليم، التمارين المشتركة، إلى غير ذلك من أمور كثيرة يمكن أن تكون مفيدة لتطوير قدرات قوات الأمن والدفاع بمجلس التعاون الخليجي.

وأضاف أن هذه الندوة النقاشية تهدف إلى جمع الخبراء والمسؤولين في دول مجلس التعاون وحلف الناتو والمهتمين بالشأن الخليجي لتبادل الأفكار بخصوص تطوير العلاقة بين حلف الناتو ودول مجلس التعاون الخليجي بحيث يتم خلق حوار حقيقي يمكن أن يساهم في تنمية وتطوير العلاقات بين دول المجلس وحلف الناتو إلى مجالات أوسع اعتماداً على مبدأ الشفافية والمصارحة.

وقال: بالنظر للتاريخ نجد أن المنطقة مرت بثلاثة حروب خلال الثلاثة عقود الماضية خلفت تداعيات مازالت تعاني منها المنطقة وان أمن الخليج جزء متربط لما يحدث في العالم وانعكاس لتداعياته والخليج لما حباه الله من مخزون نفطي يصدر ثلث الاحتياجات العالمية من الطاقة وتحتوي منطقة الخليج على 60٪ من احتياجات العالم من النفط و40٪ من احتياطي الغاز من هنا نبعت أهمية أمن الطاقة حيث إن اقتصاد العالم وصناعته تعتمد على امدادات النفط والغاز الخليجي فالهند مثلاً تستورد 70٪ ومستقبلاً ستستورد 90٪ وسوف تكون مع الصين من أكبر مستوردي نفط الخليج.

ولفت إلى أن أمن الخليج حظي بالاهتمام الزائد منذ الغزو السوفييتي لأفغانستان حيث تشكلت أثر هذا الغزو قوة التدخل السريع الأمريكية للتعامل مع أي اندفاع سوفييتي محتمل من أفغانستان باتجاه المياه الدافئة بحيث يؤثر التواجد السوفييتي على خطوط امدادات الطاقة البحرية المنطلقة من الخليج العربي.

وقال إن مفهوم أمن الطاقة يتراوح بين ضمان الاستقرار الداخلي للدول المنتجة لضمان عملية الإنتاج والتصدير وضمان خطوط الملاحة البحرية لتأمين الإمدادات النفطية خارج منطقة الخليج ومن هنا سنرى أن أمن الطاقة سيعتمد على تفاعل العلاقة بين أربعة أركان: الاستقرار الأمني والسياسي لدول الخليج العربي المنتجة وهي تتألف من كل من مجلس التعاون الخليجي (6 دول)، العراق، إيران والعلاقات المتبادلة بين الدول المنتجة المطلة على الخليج وهي (مجلس التعاون الخليجي، إيران، العراق).

والعلاقة بين المجتمع الدولي ودول الخليج وضمان أمن الإمدادات النفطية عبر ضمان سلامة الإبحار وسلامة وأمن الممرات المائية.

ومن هنا يتميز موضوع أمن الطاقة في الخليج العربي بكونه متعدد الطبقات ومتعدد المصالح التي يتقاطع بعضها فيما بينها ويشهد الآخر مراحل من التقاطع والتوافق في الالتزامات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

التعاون

وقال إن أهم شركاء الطاقة لدول مجلس التعاون الخليجي كما تظهره النشرة الإحصائية لشركة النفط البريطانية (BPSR) لتحركات تجارة النفط لعام 2005.

وتشير إلى أن المستوردين الرئيسيين للنفط المنتج على الصعيد العالمي هم كل من:

■ الولايات المتحدة بواقع 525, 13 مليون برميل يومياً يعادل 1, 27٪ من مجمل الإنتاج النفطي المتاح للتصدير عالمياً.

وأوروبا بواقع 261, 13 مليون برميل بواقع 6, 26٪ من مجمل الإنتاج النفطي المتاح للتصدير عالمياً.

■ اليابان بواقع 22, 5 مليون برميل يومياً أي ما يعادل 25, 1٪ من مجمل الإنتاج النفطي المتاح للتصدير عالمياً.

وبقية العالم (الصين، الهند والدول الأخرى) 859, 17 مليون برميل يومياً أي ما يعادل 8, 35٪ من مجمل الإنتاج النفطي المتاح للتصدير عالمياً.

وتظهر هذه الأرقام كم هي المصالح العالمية في الطاقة متشابكة فيما بينها ومتركزة بشكل ليس بالقليل إذ تسهم دول مجلس التعاون لما يصل إلى 20٪ من إجمالي النفط المصدر فإذا ما أضفنا إليها كلاً من العراق وإيران سنجد أن المتاح للتصدير في الخليج العربي يكاد يصل إلى ثلث الطلب العالمي تقريباً. وإذا ما أخذنا زيادة أسعار النفط التي ناهز سعر برميل النفط أواخر العام 2007م حاجز المائة دولار- تبين لنا الأثر الكبير الذي يخلفه على قضية أمن الطاقة في الخليج العربي.

وقال ان دخل العامل الدولي بقوة إلى منطقة الخليج العربي منذ عصر الاستكشافات الجغرافية الكبرى وما رافقها من فتح الأسواق التجارية في الشرق أمام التجارة الغربية التي بدأت مع البرتغاليين منذ القرن السادس عشر مروراً بالهولنديين والفرنسيين لتستقر منذ القرن الثامن عشر وحتى أواسط القرن العشرين بيد البريطانيين حتى قررت بريطانيا الانسحاب من الخليج في 1970.

وبعد الانسحاب البريطاني بدأ النفوذ الأمريكي يتز ايد حيث أناطت الولايات المتحدة إلى إيران (الشاه) لتنفيذ استراتيجياتها المعروفة باستراتيجية العمودين الذي جاء به الرئيس نيكسون بعد حقبة فيتنام والتي كانت تنص على: ضمان أمن واستقرار الدول الخليجية الصغيرة وحرية الإمدادات النفطية وخطوط الإبحار.

وقال ان الحضور البحري الأمريكي بدأ في الخليج العربي منذ الحرب العالمية الثانية إلا أنه كان حضوراً رمزياً بكافة المقاييس إلا أن عاملين أحدهما دولي، وهو الغزو السوفييتي لأفغانستان سنة 1979م والآخر إقليمي وهو الثورة الإيرانية وإسقاط حكم الشاه الذي خطط له ليكون الضامن (لأمن الخليج نيابة عن الولايات المتحدة) قد عجلا ما سمي في حينه بمبدأ كارتر والذي تضمن الأسس التالية:

■ حرمان أي قوة معادية للولايات المتحدة من الوصول أو التأثير في الخليج العربي (الأمن السوفييتي).

■ ضمان بقاء الإمدادات النفطية وخطوط الإبحار.

■ ضمان أمن واستقرار دول الخليج العربية وسلامتها الإقليمية، شهدت المرحلة الموالية اندلاع الحرب العراقية الإيرانية والتي يبدو أن الولايات المتحدة قد رأت فيها إمكانية احتواء الثورة الإيرانية وتطلعاتها وتهديدها المحتمل للمصالح الأمريكية في الخليج عبر ما سمي في حينه بتصدير الثورة في هذه المرحلة بالذات ظهر إلى الوجود مجلس التعاون الخليجي لكي يمثل الإرادة السياسية للدول العربية الست المطلة على الخليج العربي في تناول شأنها الأمني بيدها وبدأت في الأفق حالة ضبابية لاحتمال أن يحل العراق محل إيران في ضمان أمن الخليج العربي وهي حالة لم تتحقق بسبب غزو العراق للكويت.

وأشارت عملية غزو الولايات المتحدة للعراق واحتلاله عام 2003 إلى أن هذا الحضور الأمريكي قد خطط له الآن الا ينتهي الأمر الذي يجعل من الولايات المتحدة الأمريكية اللاعب الدولي الأول في الشأن الأمني الخليجي. الذي يشكل أمن الطاقة أحد أهم مرتكزاته.

التهديدات الأمنية للخليج:

إذا أردنا أن نتحدث بإيجاز عن أهم التهديدات الأمنية للمنطقة يمكن إيجازها في الآتي:

1- غزو العراق وتداعياته وتأجيج المشاعر الطائفية بين مكونات الشعب العراقي وتأثير ذلك على دول الجوار.

2- الفراغ الأمني الذي شكله غزو العراق وأفغانستان ومحاولة إيران ملء الفراغ عن طريق الهيمنة على المنطقة.

3- المفاعل النووي الإيراني وتأثيره المستقبلي على المنطقة أمنياً وبيئياً.

4- التهديدات الإرهابية للمنشآت النفطية والبنية التحتية لدول المجلس.

5- الأزمة الفلسطينية وما يتعرض له إخواننا الفلسطينيين خاصة في غزة والحصار المفروض عليهم مما يؤجج مشاعر العداء للغرب ويؤدي إلى استهداف المنشآت النفطية الغربية في المنطقة.

6- الخلل الواضح والبين في التركيبة السكانية لبعض دول الخليج وانعكاس ذلك على الوضع الأمني.

7- ارتفاع نسبة البطالة في بعض دول مجلس التعاون وتأثيره إلى انضمام بعض الشباب للأفكار الهدامة.

وفيما يتعلق في سبيل حل هذا المأزق قال: إن أمن الطاقة وأمن إمدادات الطرق من الأمر التي تتطلب تضافر جهود الدول المطلة على الخليج بحيث يتم الاتفاق بين هذه الدول على الحد الأدنى من الاستقرار الذي يضمن تدفق النفط والغاز الضروري لاقتصاديات العالم.

ومن هذا المنطلق فإننا نقترح تجنب المنطقة ويلات الحروب وأن تسود لغة الحوار وأن يتم الاتفاق على المبادىء التالية:

1- نزع فتيل التوترات في المنطقة خاصة احتلال إيران للجزر الثلاثة (طنب الصغرى وطنب الكبرى وأبوموسى) عن طريق الاحتكام الدولي.

والاتفاق بين الدول المطلة والمستهلكة على مبدأ تغليب لغة الحوار وعدم اللجوء للقوة في حل النزاعات لما له من تأثير عكسي على تدفق امدادات الطاقة والالتزام بمبدأ الشفافية بخصوص المفاعل النووي الايراني والافصاح عن برنامج إيران النووي لوكالة الطاقة الدولية واعتبار مضيق هرمز ممراً حيوياً عالمياً بحيث يتم تجنبه التوترات ويسمح بمرور إمدادات الطاقة بانسياب. واعلان منطقة الخليج منطقة خالية من النزاعات وأن يتم بالاتفاق بين الدولة المطلة على الخليج والمجتمع الدولي وأخيراً تعزيز القدرات البحرية لدول مجلس التعاون للحد من عمليات التهريب والقرصنة البحرية.

وتحدث بالجلسة الدكتور صالح بن عبدالرحمن المانع مستشار بمكتب الأمين العام لمجلس التعاون حيث تناول مسألة الشراكة بين الناتو والعرب ومبادرة اسطنبول التي ركزت على دول مجلس التعاون.

وأبدى المانع في هذا الصدد مجموعة من الملاحظات وصفها بأنها شخصية منها ان التعاون مع الناتو يأتي بشكل احادي الجانب ان نذهب مجموعات للحلف في بروكسل دون ان يقوم هو بتنظيم زيارات مماثلة للمنطقة والتعامل مع الحلف اصبح ثنائي الجانب وليس متعدد الجوانب من قبل دول المجلس ونحن في دول المجلس بحاجة ماسة لتصور مشترك لطبيعة العلاقات الاستراتيجية مع الحلف وهناك توجه نحو العلاقات الشاملة.

وتساءل بالقول هل من الاجدى سياسياً ان تتعامل دول الخليج مع كل دولة على حده أم ان مصلحتها اقامة علاقات مع 26 دولة وما مدى تأثيرها على العلاقات مع حلف الناتو وهل هناك حاجة ملحة لوضع رؤية مشتركة لدول المجلس للمهتمين بالدراسات الاستراتيجية عسكريا أم مدنيا.

وتجاهل الناتو لدور السلطة الفلسطينية وللعلاقات التي يمكن ان تلعبها مع الغرب وعلاقة الحلف بالسلطة الفلسطينية يجب ان يوضع هناك بند خاص لعلاقة الناتو مع السلطة مبادرة اسطنبول ودعا في هذا الاطار الامانة العامة للناتو لادخال السلطة الفلسطينية في مسار هذا الحوار. وأعرب المانع عن تخوفه من اندلاع حرب بين إيران وأمريكا أو بين إيران وإسرائيل تلقي بثقلها من جديد على المنطقة.

وأعرب عن قناعته بأن أمن الطاقة في الخليج مرتبط بالأمن في العراق قائلا: على الأمين العام للناتو ان يلقي بثقله لدعم عملية السلام الشرق أوسطية التي ترعاها الولايات المتحدة لانجاح المفاوضات الاسرائيلية الفلسطينية.

كما دعا حلف الناتو لاستثمار السلام في المنطقة سواء في العراق أو فلسطين.

ومن جانبه تحدث الدكتور علي غانم العرى ممثلا عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية قائلا ان الصراعات المتتالية التي القت بظلالها على شعوب المنطقة أصبحت مسألة معقدة بسبب العولمة والارهاب الدولي والحرب الوقائية التي تتبناها أمريكا.

وأشار الى مسألة التحالف مع الغرب الذي اعتمد التواجد العسكري مما أثر على الطاقة في الخليج دون صياغة أمنية جديدة.

واعرب عن الاعتقاد بان الاولوية في المستقبل لدول الخليج تتمثل في الاصلاحات السياسية والاقتصادية والعمل على التقليل من التهديدات البينية والتقليدية والعوامل الخاصة والمخاوف الامنية محددا التهديدات التقليدية بما يجرى في العراق وعلى الجانب الايراني الامريكي مشيرا الى ان انهيار النظام العراقي زاد من حدة الاخطار بالمنطقة.

■ المتحدثون في الجلسة الثانية

■ تصوير: ناصر

د. صالح المانع: التعاون الخليجي مع الناتو يجب أن يكون شاملا وليس أحاديا

في الجلسة الختامية.. المشاركون يؤكدون:

أمن الطاقة.. المهمة الكبرى للناتو

الدوحة - الراية: طالب المشاركون في الجلسة الختامية لندوة دور الناتو بضرورة التعاون مع دول الخليج لحماية الطاقة البترولية والغاز والتي تشكل المورد الأساسي والاستراتيجي لاقتصاديات العالم. واكد سعادة السيد محمد بن عبد الله الرميحي، مساعد وزير الخارجية لشؤون المتابعة، أن السلام والأمن يتحقق بالرؤى الواضحة، والتصورات المنطقية والواقعية للتعاون بين المجموعات السياسية والدول. وأضاف في كلمته بختام ندوة «دور حلف الناتو في تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة» إن ذلك يتطلب الالتزام بواجبات محددة.

وأشار الرميحي إلى أن الحلف نجح في الماضي في حماية الأمن الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات الأوروبية، وإن التوسع اليوم في منظور المسؤولية في الحلف لمد نطاقها ليشمل مناطق بعيدة ودول عديدة، ومسائل حساسة مثل أمن الطاقة. وقال سعادته إن إقليم الخليج يمثل بعدا حيويا وامتدادا استراتيجيا لاقتصاديات الأمم في أوروبا وآسيا، وتربط دول الخليج العديد من الاتفاقيات في مجالات الأمن والتعاون مع الدول الكبرى الأعضاء في حلف شمال الأطلسي المسمى بالناتو.. والتي ساهمت في التاريخ المعاصر وأواخر القرن الماضي بالاشتراك مع دول المنطقة بفرض التوازن والأمن الاستراتيجي في منطقة الخليج، لافتا إلى أنه من الضروري اليوم أن نوضح أن مسألة التعاون في المجال الأمني الاستراتيجي ضرورة قصوى، و«تحتاج إلى ترتيبات غير تلك التي نشرها الحلف في أوروبا في الماضي منها الاستعداد المبكر والتدريب المشترك والتجانس العملياتي والتنسيق مع القيادات بصورة مسبقة تضمن نجاح أي عمل مشترك في المستقبل».

وأردف الرميحي مشيرا إلى أنه «لذلك فإن على حلف الأطلسي أن يوجد آليات جديدة للتعاون سواء في إعادة تشكيل القيادات والإدارات بحيث تؤدي واجبات العلاقات الدولية، كما أننا قد سمعنا كثيرا من خلال المؤتمرات التي عقدت في لندن، سواء في معهد روسي أو في الدوحة أو في الكويت، في مؤتمرات الناتو وأمن الخليج حول الإصلاحات والتوجهات الجديدة لحلف الناتو ليواجه النشاطات العسكرية المهددة للأمن الشامل أو الأمن الاستراتيجي في مناطق أخرى من العالم أو في أوروبا»، وأكد الرميحي أن مسألة الاعتماد على الدبلوماسية العامة بصورتها الحالية فقط وفتح نافذة تسمى اتفاقية اسطنبول لإيجاد نوع من التعاون في مجالات التدريب أو ما يسمى التعاون الناعم، هذا التعاون لا يؤدي إلى تحقيق أغراض كبيرة وإنما يفي بأغراض صغيرة وقد يظهر بأن الناتو هو حلف ضعيف لا يمكنه إلا أن يؤدي أدوارا تدريبية على عكس ما هو الواقع: موضحا بأن «الذي نراه سواء في كوسوفو أو في أفغانستان، أو ما يقوم به الناتو الآن من تصورات ودراسات للتدخل في مناطق أخرى من العالم».

وأشار الرميحي إلى أنه من الضروري أيضا أن نتحدث في المستقبل عن اتفاقيات التعاون العسكري بدلا من التعاون المحدود في اتفاقية اسطنبول وأضاف «قد نحتاج إلى التزام أكبر من الدول الأعضاء في الحلف في مسائل امتداد البعد الحيوي إلى مناطق أخرى من العالم خاصة في تأمين مستقبل التنمية فيها ونحن نعلم إلى أي مدى تعتمد الدول الأوروبية على الطاقة من منطقة الخليج».

ودافع البرتو بن الأمين العام المساعد للعلاقات العامة عن مبادرة اسطنبول مؤكدا أنها واحدة من إطارات العمل التي ابرمها الناتو خاصة بعد الحرب الباردة. وقال في الجلسة الأخيرة للندوة إن الناتو تعاون مع دول في وسط آسيا وفي منطقة القوقاز وشمال إفريقيا ودول البحر المتوسط وجنوب شرق اسيا وكوريا الجنوبية و الشمالية واليابان بالإضافة إلى منطقة الخليج وحرص على إظهار الفكرة الأساسية وهي التعاون والشراكة مع هذه الدول. واضاف ان الناتو مهتم بالأمن وان هذا يتطلب شركاء وأصدقاء وإيجاد تفاهم مشترك والمساهمة في الأمن القومي والاستقرار مع الدول ذات الاستعداد في الخليج.

واكد اهمية تبادل الخبرات بين الناتو ودول الخليج حيث لا يعرف الحلف الكثير عن دول المنطقة والتي بدورها لا تعرف الكثير عن الناتو. وان المعرفة المتبادلة بين شركاء فاعلين تسهم في تعزيز الاستقرار وتبنى على الاتفاقيات الثنائية ولا تحل محلها.

اكد البرتو بن ان الناتو لا يفرض شيئا على احد وانه يراعي في التدريبات خصوصية دول المنطقة خاصة وان لكل دولة اهتماما معينا في امنها.

وقال اننا نسعى الى تكثيف التعاون العملي مع دول الخليج بترويج ونشر وتدعيم الاتصالات العسكرية والمساهمة الفعالة في مكافحة الارهاب عبر نشاطات الناتو التي تتجاوز 250 نشاطا تغطي 19 مجالا للتعاون، بالاستفادة من خبرات الناتو والتي تزيد على 60 سنة من العمل في مواجهة التحديات الأمنية.

وقال اننا مستعدون لتقديم المشورة لدول المنطقة ومساعدتها على تطوير البنية التحتية الشاملة في المجال الأمني على المدى البعيد دون التدخل في الشؤون الداخلية للدول او مواقفها السياسية.

■ الرميحي خلال مشاركته في الجلسة الختامية

الرميحي: التعاون الأمني والعسكري بين الحلف ودول الخليج ضرورة استراتيجية

مؤكداً أن الحلف لا يسعى لتصدير نفسه.. مدير روسي - الدوحة:

الناتو يرفض التورط في حرب على إيران

الدوحة - أيمن عبوشي:

أكد الكولونيل ألاستر كامبل مدير معهد روسي - الدوحة، أن حلف الناتو لن يسمح لنفسه بالتورط في حرب ضد إيران، ويضيف في لقاء جانبي مع الراية على هامش انعقاد ندوة «دور حلف الناتو في السلام والاستقرار» بأن الحلف قد يساهم في عمليات حفظ السلام في إيران، في حال طالبت إيران بذلك.

ويرأس كامبل المعهد الملكي لدراسات الدفاع والأمن «فرع الدوحة»، ويقول كامبل إن دور الناتو في المنطقة ينطلق من خلال الحوار والنقاشات العامة المتعلقة بالأمن في المنطقة، كما يعمل الناتو من خلال دوراته التدريبية لضباط الصف، وتقديم الدورات وورش العمل في الدول الأعضاء بالحلف. ويضيف مدير معهد روسي - الدوحة بأن الدول الخليجية الأربع «دولة قطر والإمارات العربية المتحدة، والكويت ومملكة البحرين..» التي انخرطت في مبادرة اسطنبول، تجري تعاونا متواصلا مع الناتو بغية تعميق الأمن في المنطقة، في مواجهة «التطرف العالمي»... ويشير إلى أنه ولهذه الأسباب تبدو مثل هذه المؤتمرات - دور حلف الناتو في السلام والاستقرار - ، قيمة للغاية.. لافتا إلى أن «قوات عسكرية تابعة للحلف سوف تأتي للدوحة للمشاركة في المناورات..».

ويرى كامبل أن مجرد إقامة علاقة بين دول الخليج العربية ومنظمة عسكرية أمريكية - أوروبية أمر جيد، ويصب في تدعيم الاستقرار في المنطقة.

مشيرا الى أن العلاقة بين دول المنطقة، وحلف الناتو تنحصر في إطار التعاون وتبادل المعلومات، فضلا عن توفير الدورات التدريبية اللازمة، لكن يبدو أن الحلف لم ينخرط في عمليات عسكرية مباشرة في العراق، مقارنة بدوره في أفغانستان، ويعلق كامبل موضحا بأن الناتو ينخرط في عمليات عسكرية مباشرة في أفغانستان، لكنه يقدم دورات تدريبية لقوات الأمن العراقية، فيما ينعدم دوره الميداني في منطقة الخليج.. لكن كامبل لم يستبعد حدوث ذلك في المستقبل.. وعلل كامبل ذلك بأن الحلف لا يسعى لتصدير نفسه.. فالقضية تنحصر لدى الدول الأخرى التي تسعى إلى عضوية الناتو، فيما لا يقوم الحلف بعرض عضويته على أحد.. ويضيف كامبل بأن مهام الناتو تتمثل في المناورات، والدورات التدريبية، وعقد المؤتمرات، وإقامة الحوار، وبث الوعي بالمخاطر المحدقة.. وليس نشر الصواريخ، مؤكدا بأن الناتو حريص جدا على عدم تورطه في الصراعات العالمية، خاصة أنه من الصعب إقناع دوله الست والعشرين بأن تكون طرفا في أي من الأزمات.. ويعتقد كامبل أن العالم كله مقتنع بأن الناتو يميل لدعم الطرف الصائب في أية أزمة، مشيرا إلى أنه من الجيد أن يتواجد الحلف في المنطقة من وقت إلى آخر بغية تشجيع الحوار، والتحدث عن الأمن، كي يعي الجميع بما يجري في المنطقة.

وفي نظرة تحليلية إزاء إمكانية أن تلجأ الإدارة الأمريكية إلى دعم الناتو، في أية حرب متوقعة ضد إيران، لتفادي النقد العالمي في انفرادها جزئيا بحرب على العراق قبل خمس سنوات، يقول كامبل: «إن هذا غير ممكن.. لا أعتقد أن حلفاء الناتو سوف يسمحون لأنفسهم بالتورط في حرب ضد إيران..». ويضيف «ما قد تفعله أمريكا يعود إليها..»، ويؤكد الناتو أنه من غير الممكن لحلف الناتو، أو أية منظمة عسكرية أن تدخل في حرب ضد إيران.. معللا ذلك بأن المجال الذي يسمح الناتو لنفسه بالعمل في فضائه هو «مهام حفظ السلام في العالم»، ويوضح كامبل بأنه في حال طلبت إيران مساعدة الحلف في مثل هذه المهام، فلا أعتقد أن الحلف سوف يتردد في ذلك بغية درء فرص الحرب.. مشددا على أن الحلف لا يمكن أن يدخل في حرب ضد إيران، أو أية دولة أخرى.

ونقطة الفصل - يقول كامبل - تتمثل في ضرورة موافقة جميع أعضاء الناتو على أية عملية عسكرية مطروحة. ويسهب موضحا بأن الحلف لا يقوم بأية عمليات عسكرية مباشرة في العراق، فهو يعمل على تدريب قوات الأمن، من خلال إدارة كلية الدفاع، والكلية العسكرية العراقية، ويساعد على تأهيل المراكز القيادية.. وهي طريقة بناءة على حد قول كامبل، الذي يعزو مشاركة الناتو في عمليات عسكرية مباشرة في أفغانستان إلى موافقة جميع أعضاء الحلف بعد مناقشات مطولة ومكثفة في بروكسيل.. ونفى كامبل أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية وراء الزج بقوات الناتو في أفغانستان.

يذكر أن قمة الناتو في ريغا - لاتفيا، عام 2006 بحثت في ملفاتها تخفيض عدد القوات التابعة للحلف في أفغانستان، لكن الضغوط الأمريكية آلت إلى تعزيز وجود الحلف، بعد الخسائر الفادحة التي تكبدتها قواته على يد مسلحي حركة طالبان المعارضة للوجود الأجنبي في البلاد.

واستبعد كامبل حاليا أي دور للحلف في المسألة الفلسطينية، في ضوء الأزمة التي يمر بها قطاع غزة، وانسحاب المراقبين الأوروبيين من معبر رفح. ويقول إن الأمر منوط بالأمم المتحدة، وإن كان هناك أي احتمال لمشاركة الحلف في دور بالمسألة الفلسطينية، «فلن يخرج عن إطار المساهمة في تدريب أفراد الأمن التابعين للسلطة الوطنية الفلسطينية، أو من خلال إسداء النصيحة للجانب الفلسطيني..» على الرغم من قبول الحلف في أداء مهام حفظ السلام في جنوب لبنان، لكن كامبل لم يرجح بالمطلق دخول الناتو في المعادلة الفلسطينية. ويبدي كامبل استغرابه لأن سلطنة عمان لم تنضم حتى اللحظة إلى مبادرة اسطنبول على غرار انضمام أربع دول خليجية، ويقول إنه لربما تشعر السلطنة بأنها قادرة على حفظ أمنها دون الدخول في مثل هذه المبادرات، ويعتقد كامبل - المتخصص في مجالات الأمن والدفاع - بأنه ربما مع الوقت توافق عمان على دخول المبادرة، مرجحا أن تنخرط عمان في المبادرة قبل المملكة العربية السعودية.. وفيما يتعلق بالمملكة قال كامبل، أعتقد أن الجواب لدى السعوديين أنفسهم.

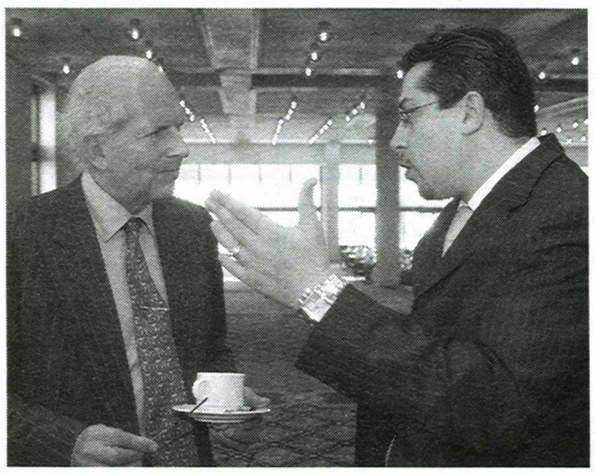

■ كامبل يتحدث لـ الراية

■ تصوير - ناصر تي كي